

# السودان

## 1,2 مليون شخص مهجر داخلياً ومعرض للخطر في دارفور

"لم أشعر بالأمان في المخيم. وكنت خائفة جداً من الجنود. وهم يأخذون الأطفال للتدريب، ولم نراهم يعودون. ويختطفون الفتيات الصغيرات من أجل قضاء الليل معهن. ولدي بنات، وقد حاولت دائماً إبقائهن في المنزل، وعدم السماح لهن بالخروج..."

الأشخاص المهجرون داخلياً هم ضمن الشرائح السكانية الأكثر عرضة للانتهاكات في أي نزاع. وغالباً ما يكونون بعيدين عن أعين المجتمع الدولي الذي قد لا يستطيع الدخول إلى المناطق التي يوجدون فيها، وهم يخضعون لسيطرة القوات التي أخرجتهم من ديارهم. ويواجه زهاء 1,2 مليون نسمة هُجروا داخلياً في دارفور جراء النزاع خطر المجاعة الحقيقي، فضلاً عن استمرار العنف الذي تمارسه الميليشيا المدعومة من الحكومة، وهي الجنجويد، التي غالباً ما تعمل إلى جانب القوات الحكومية، وبالإضافة إلى هذا، قتل ما لا يقل عن 30,000 شخص آخر، واغتُصبت آلاف النساء والفتيات، وهناك حوالي 170,000 لاجئ في تشاد حالياً نتيجة وجود استراتيجية منهجية للتهجير القسري في مناطق بأكملها في دارفور. ورغم أن معظم الأشخاص المهجرين داخلياً البالغ عددهم 1,2 مليون نسمة داخل دارفور يعيشون في مخيمات مؤقتة، فإن عدداً ملموساً من المهجرين قد اندمجوا مع السكان المحليين ويعيشون على العمالة العرضية.

وتشير صور الأقمار الصناعية للمنطقة الواقعة بين الجنية وزالينغي والتي طلبت منظمة العفو الدولية التقاطها إلى أن 44% من القرى والمستوطنات قد أُحرقت. وهُجرت معظم القرى الأخرى. وصور الأقمار الصناعية هذه للقرى المدمرة توضح بشكل صارخ نمط المهجمات، بما فيها عمليات الحرق والقتل والنهب والسلب والاعتصاب التي تمتد إلى جميع أنحاء دارفور والتي تسببت بأزمة المهجرين داخلياً واللاجئين في المنطقة.

وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن الأشخاص المهجرين داخلياً يتجمعون في أكثر من 124 موقعاً في دارفور. وتقع معظم مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً في غرب دارفور وشمالها. وتوجد أكبر مخيمات للأشخاص المهجرين داخلياً في كنم وكبكية بشمال دارفور والجنية ومورني في غرب دارفور. ويؤوي كل مخيم من هذه المخيمات حالياً عدداً من الأشخاص يصل إلى 95,000 نسمة.

ويظل الأشخاص المهجرون داخلياً يعيشون تحت سيطرة الأشخاص أنفسهم الذين تسببوا بمحتتهم. إذ يواصل الجنجويد مهاجمة الناس خارج المخيمات ويتحرشون بالأشخاص المهجرين داخلياً الموجودين بداخلها. وقال سوداني وصل إلى الخرطوم بعد قضاء ثلاثة أشهر في مخيم مكجار: "إنه ليس مخيماً بل سجن". وقد ترددت أنباء عديدة حول رجال غامروا بالخروج من المخيمات وقتلوا نساء وفتيات اغتصبن. وفي مخيم مورني قال شيخ للأمم المتحدة في مارس/آذار 2004 إن 16 امرأة في اليوم ربما يتعرضن للاغتصاب عندما يذهبن لجلس الماء من الوادي. ورغم ذلك ظلت النساء يذهبن لإحضار الماء مع أنه يحتمل أن يتعرضن للاغتصاب، لأن الرجال أكثر عرضة للقتل إذا ذهبوا. كما يحدث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف داخل مخيمات

الأشخاص المهجرين داخلياً.

وداخل المخيمات، تنسم الأوضاع الإنسانية بالخطورة. وما زالت كميات الطعام في دارفور غير كافية لتدوم طوال فصل الأمطار الذي يعزل أجزاء كثيرة من المنطقة، وبخاصة غرب دارفور. ولا يمكن الوصول إلى مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً الواقعة في المناطق النائية إلا بواسطة الطائرات أو الجمال. وقال أحد سكان غرب دارفور لمنظمة العفو الدولية إن: "الأغذية تصل إلى المئات، لكن هناك الآلاف ممن يحتاجون إلى الطعام ولا يتلقون شيئاً".

"أدخل طفلي قبل 11 يوماً إلى مركز الإطعام وحتى الآن آتى كل يوم. لكن لدي طفلين وعلي أن أبحث عن الطعام لهما. وحالياً ليس لدينا ما نأكله في المنزل. وقد قُتل زوجي في فبراير/شباط الماضي (2004) وليس لدي أي أقرباء آخرين. وفي الوقت الراهن، أعيش في بيت أحد الأشخاص. وليس لدي أي شيء لبناء ملجأ لي. ولا أملك مالاً لشراء بعض الأعشاب. ولا يمكنني الذهاب إلى الغابة لأن طفلي مريض وعلي أن أحضره إلى مركز الإطعام. لكنني أنا نفسي جائعة حقاً. وقد لا أتمكن من المجيء كل يوم". [امرأة في مخيم للأشخاص المهجرين داخلياً].

وتبين في دراسة طبية أجرتها منظمة أطباء بلا حدود في مخيم مورني في إبريل/نيسان - مايو/أيار 2004 أن نصف العائلات لا تملك بطانيات وأن 5% فقط تملك منازل يمكن أن تحميها من المطر. وجاء في الدراسة أن أوضاع النظافة والصحة رديئة وأن هناك "خطورة شديدة جداً في انتشار الأمراض".<sup>1</sup>

ورغم الوضع المزري في المخيمات فيما يتعلق بالمأكل والمأوى والمؤن الطبية، فإن الأغلبية العظمى من الأشخاص المهجرين داخلياً تبقى فيه بسبب الانعدام التام للأمن والحماية خارج المخيمات. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى دارفور، أصدرت الحكومة السودانية والأمم المتحدة بياناً مشتركاً في 3 يوليو/تموز 2004 وافقت فيه الحكومة، من جملة أمور، على ضمان عدم وجود أية ميليشيا حول مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً، وعلى "نشر قوات من الشرطة تتمتع بالقوة والمصدقية والاحترام في جميع مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً، وكذلك في المناطق المعرضة للهجمات". ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن رجال ميليشيا الجنجويد، الذين ورد أنهم أدمجوا في قوات الدفاع الشعبية، وهي شعبة من القوات المسلحة، سيُدمجون أيضاً في قوات الشرطة هذه وسيعملون على السيطرة على السكان المهجرين داخلياً وليس على حمايتهم.

وقد احتجز الجنوايد (الجنجويد) أحمد، وهو شخص مهجر داخلياً في غارسيللا. واتهموه بأنه أعد قائمة بقطعان الماشية المسروقة وعدد الأشخاص الذين قُتلوا في القرى المحيطة بغارسيللا. وعندما حاولت السلطات الطلب من الناس بأن يعودوا، أبلغ أحمد الجميع أن ذلك خطر جداً وأنه لا يمكن ضمان الأمن. وهو معتقل الآن في نيالا مع خمسة زعماء آخرين.

### العودة القسرية

ويقول البيان المشترك الصادر عن السودان والأمم المتحدة في 3 يوليو/تموز 2004 إن الحكومة يجب أن "تكفل... بأن تتم أية عودة للمهجرين إلى ديارهم بصورة تطوعية حقاً". بيد أنه تردد أبناء عديدة تفيد أن السلطات المحلية تضغط على الأشخاص المهجرين داخلياً أو تدفع لهم رشوة للعودة إلى قراهم. وقد فكك الجنجويد أو القوات الحكومية الملاحى قسراً وأجبروا السكان على الخروج من المخيمات. وأخلت الحكومة السودانية مخيم مشتل المؤقت الكبير المقام بالقرب من نيالا من سكانه قبل ساعات من زيارة كوفي عنان، حتى لا يرى كما يبدو البؤس والقنطرة اللذين تعيش فيهما 1000 عائلة مهجرة. وتُقل الأشخاص المهجرون داخلياً في مشتل إلى مخيم آخر، لكن آخرين أرغموا كما ورد على العودة إلى منازلهم. ورغم أن الأوضاع مزرية جداً في المخيمات، فإن جميع الأشخاص المهجرين داخلياً تقريباً يشعرون أن الأوضاع في المناطق التي تقع فيها

منازلهم ما زالت غير مأمونة.

كذلك ورد أن الحكومة السودانية تمارس الضغط على شيوخ القرى ووجهائها لتشجيع أبناء مجتمعاتهم على العودة إلى منازلهم. وإذا تقاعسوا عن فعل ذلك، يقال إنه يتم استبدالهم بأشخاص تعينهم الحكومة. فعلى سبيل المثال ورد في مايو/أيار 2004 أن 65 شخصاً عادوا إلى هبيلة كاناري الواقعة في غرب السودان بعد إغرائهم بإمكانية حصولهم على الطعام المجاني، رغم خطورة الوضع الأمني. وفي عدد من المناسبات ورد أن السلطات أبلغت الأشخاص الموجودين في مخيمات المهجرين داخلياً أنهم إذا لم يعودوا إلى منازلهم، فلن يتلقوا بعد الآن أية مساعدات إنسانية دولية.

وقدم عبد الرحيم محمد حسين، وزير الداخلية الذين عُيِّن الآن ممثلاً رئاسياً معنياً بدارفور، خطة لعودة الأشخاص المهجرين داخلياً في 4 يوليو/تموز 2004. وتنص الخطة على أن أولئك الذين يعودون إلى المناطق التي تقع فيها منازلهم سيحصلون على الطعام لمدة ثلاثة أشهر ومواد لبناء ملاجئ ويمكنهم البقاء في القرى الكبرى حيث تتوفر درجة أكبر من الأمن. بيد أن الأشخاص المهجرين داخلياً لن يتمكنوا من زراعة المحاصيل حتى الفصل المطر المقبل ولن يتمكنوا من إعالة أنفسهم حتى أكتوبر/تشرين الأول 2005. وهذا الاستخدام للقرى الكبيرة يشكل نذير شؤم يذكرنا بإعادة تجميع العديد من سكان النوبة في جنوب كردوفان ونقلهم من قراهم إلى مراكز أكبر؛ وعند ذلك حُولت الأراضي التي خسروها إلى مزارع كبيرة الحجم، وبعد مضي عشر سنوات، لم يعد العديد من أولئك المهجرين إلى ديارهم.

وقد شغل أعضاء الجماعات التي تقف وراء التهجير القرى الفارغة في بعض المناطق التي كان يعيش فيها المساليت. وبحسب ما ورد تم احتلال تولوس وفوفو وتني وكوكوماندا وغوكار وآرارا، وهي قرى تقع جنوب الجنيينة. وبحسب ما ورد من أبناء من تلك المناطق، يزداد احتلال القرى بموافقة الحكومة.

### وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور

تفاقم وضع الأشخاص المهجرين داخلياً في دارفور بسبب القيود التي فرضتها الحكومة السودانية على الدخول إليها. وحتى نهاية مايو/أيار 2003 عرقلت الحكومة السودانية وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور بتأخير الرد على طلبات تأشيرات الدخول أو فرض عمليات غير معقولة لطلبات تأشيرات الدخول وقيود على تصاريح السفر على عمال الإغاثة الإنسانية. وفي إحدى المناسبات، أُعطي أعضاء فريق أمريكي لمواجهة الكوارث تأشيرات لمدة ثلاثة أيام للتوجه إلى دارفور، ثم قيل لهم إنهم بحاجة لتقديم إشعار مدته ثلاثة أيام قبل التوجه إلى المنطقة. وفي الوقت ذاته، كانت المركبات واللوازم الطبية وأجهزة اللاسلكي تُحتجز عادة مدداً تصل أحياناً إلى أشهر في بورسودان. وبحصل عمال الإغاثة الآن على تأشيرات ويمكنهم التنقل بحرية، ولكن كما قالت جان إجلاند منسقة الشؤون الإنسانية والإغاثة الطارئة التابعة لمساعد الأمين العام للأمم المتحدة في يونيو/حزيران، فإنه رغم السماح لمعظم مجموعات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة بالدخول إلى المنطقة، إلا أن المنظمات الإنسانية غير الحكومية ما زالت تواجه عراقيل بيروقراطية.

كذلك تظل تنقلات الصحفيين وتقاريرهم خاضعة للقيود. ولم يُسمح لمنظمات دولية لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية بالدخول إلى دارفور منذ بدء النزاع في فبراير/شباط 2003، وقد تم إلقاء القبض على الزعماء المحليين والمدافعين عن حقوق الإنسان السودانيون الذين يثيرون انتهاكات حقوق الإنسان أو يجرون تحقيقات حولها، أو منعهم من السفر.

### وقف إطلاق النار ومراقبو حقوق الإنسان

تضمن وقف إطلاق النار الذي تم بين الحكومة السودانية وبين الجماعتين المعارضتين المسلحتين، وهما جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، تصوراً لتشكيل فريق من مراقبي وقف إطلاق النار ينتمون إلى الاتحاد الأفريقي. وبعد مضي ثلاثة

أشهر لم يتم بعد نشر جميع مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للاتحاد الأفريقي (120 مراقباً وقوة حماية قوامها 300 جندي). وإضافة إلى ذلك، يفتقر أولئك الموجودون في الميدان الآن، كما ورد، إلى العربات وغيرها من وسائل الدعم اللوجستي الضرورية للتنقل داخل المنطقة.

ومن المقرر نشر ثمانية مراقبين لحقوق الإنسان تابعين للمفوضية العليا لحقوق الإنسان (1 للخرطوم و2 للفاشر و2 لنبالا و3 للجنينة) في 31 يوليو/تموز 2004، لكن اعتباراً من 7 يوليو/تموز، لم يكونوا قد حصلوا على تأشيرات دخول بعد.

وهكذا، فإن أياً من المهجرين داخلياً الذين يعانون من الفقر المدقع لم يشعروا بعد بفوائد قوة المراقبة الدولية التي كانت تهدف إلى الاضطلاع بدور مهم في حماية أمن سكان دارفور.

#### القانون الوطني والدولي

يجب أن يستفيد الأشخاص المهجرون داخلياً من الحماية الكاملة التي يوفرها القانون المحلي، فضلاً عن الحقوق المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتشكل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التهجير الداخلي مجموعة من معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين التي تحدد واجبات الحماية الأساسية المترتبة على الحكومة السودانية وغيرها من الجهات الفاعلة.

وبموجب الدستور السوداني، تُكفل أبسط الحقوق الأساسية، مثل الحق في الحياة والسلامة والأمن والطعام والسكن. وينص الدستور على أنه: "لكل إنسان الحق في الحياة والحرية والسلامة لشخصه وكرامة شرفه، إلا بموجب الحق وفقاً للقانون؛ وهو متحرر من الرضوخ للعبودية أو العمالة القسرية أو المهانة أو التعذيب." (المادة 20)

#### القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في وقتي السلم وأوضاع النزاع المسلح على السواء. وهو يكفل الحق في الحياة، ويحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويحدد الحق في مستوى معيشة كاف، بما في ذلك ما يكفي من المأكل والملبس والمأوى وينص على وجوب توفير الحماية للعائلة. وتنص المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادق عليها السودان في العام 1986 على أنه "لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة". وتمنح هذه الحقوق الحماية الحيوية خلال التهجير. وينبغي منح هذه الحقوق وسواها من حقوق الإنسان لكل شخص بدون تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس التهجير.

ويقول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إن الحق في الحياة "لا يمكن انتهاكه" وينص على أنه "في حال السلب والنهب، يحق للذين سلبت ممتلكاتهم استرجاعها بصورة قانونية، فضلاً عن الحصول على تعويض كاف". وبالمثل يضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان حق كل شخص في احترام حياته وكرامته فضلاً عن ممتلكاته وحياته العائلية.

#### القانون الإنساني الدولي

ينص القانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقيات جنيف التي صادق عليها السودان والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها على حماية المدنيين وغيرهم من الذين لا يشاركون مشاركة فعلية في العمليات الحربية في أوقات النزاعات المسلحة. وإذا تم احترام النصوص العامة للقانون الإنساني الدولي والتي تحمي المدنيين، عندئذ لن يحدث التهجير أو سيكون محدوداً. وإذا حدث التهجير، يحق للأشخاص الذين لا يشاركون فعلياً في العمليات العدائية الحماية وفقاً للقانون الإنساني الدولي.<sup>2</sup>

والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ملزمان كلاهما للدول الأطراف. وفي النزاعات المسلحة غير الدولية، فإن الجماعات المسلحة، مثل جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، ملزمة بنصوص اتفاقيات جنيف الرابعة.

"لقد وصلت إلى المخيم الكائن جنوب نيالا قبل خمسة أيام. وذهبت أنا وزوجي أولاً إلى نيالا بحثاً عن مكان نقيم فيه. ولكن لم نستطع بأي شكل بناء ملجأ لنا هناك. لذا انتقلنا إلى المخيم. ولكن ما زلنا خالي الوفاض. فلا مال لدينا لبناء ملجأ. ولا مال لشراء الطعام. وأقمنا في منزل عمتي/خالتي في الوقت الراهن وشاركناها طعامها. لكنني أخشى من أن عمتي لن تتمكن قريباً جداً من مواصلة اقتسام طعامها معنا (كان مجموعنا خمسة أشخاص). وعلينا بناء ملجأ خاص بنا أولاً. ثم علينا انتظار المنظمات لتحضر لنا بعض الطعام. ولا مجال أمامنا للحصول على عمل يومي في نيالا. فالمكان مكتظ جداً. وبما أن طفلي كان مريضاً، فقد مرضت أنا أيضاً. وأشعر بالألم في جميع أنحاء جسدي: في ظهري وصدري وساقَي وركبتي وقدمي. أنني متعبة جداً."

### ابعثوا برسائل إلى الحكومة السودانية تدعوها فيها إلى :

- نزع أسلحة الجنجويد وحلها فوراً وضمن عدم تمكنها مجدداً من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- ضمان اعتقال ومحاكمة أي عضو في الجنجويد، سواء جرى دمجها في القوات المسلحة أم لا، يكون مسؤولاً عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة بدون إمكانية إصدار عقوبة الإعدام عليه؛
- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للسماح للهيئات الإنسانية بالدخول إلى جميع مناطق دارفور بكل حرية لضمان تقديم الإغاثة الإنسانية إلى السكان المهجرين داخلياً.
- ضمان سلامة السكان المهجرين داخلياً. يمنع الجنجويد من العمل داخل مخيمات المهجرين داخلياً وفي محيطها؛
- ضمان عدم الإعادة القسرية للأشخاص المهجرين داخلياً إلى أي مكان تتعرض فيه حياتهم وسلامتهم و/أو صحتهم للخطر؛
- القبول بنشر مراقبين دوليين لحقوق الإنسان بصورة كاملة وبدون أية عراقيل، ويجب عليهم إجراء تحقيقات في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع أطراف النزاع في دارفور والإبلاغ عنها علناً.
- تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في البيان المشترك مع الأمم المتحدة الصادر في 3 يوليو/تموز.

### تحركوا الآن!

◀ يرجى إرسال مناشداتكم إلى :

• الفريق عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

القصر الرئاسي

ص.ب. 281

الخرطوم

السودان

فاكس : 24911 776603 / 777583 +

التحية : سيادة الرئيس

• السيد علي عثمان محمد طه

النائب الأول لرئيس الجمهورية

قصر الرئاسة

ص.ب. 281، الخرطوم، السودان

فاكس : 249 11 771025/779977 +

التحية : السيد الوزير (؟)

• اللواء عبد الرحيم محمد حسين

وزير الداخلية والممثل الرئاسي المعني بدارفور

وزارة الداخلية

ص.ب. 281

الخرطوم

فاكس : 249 11 773046 +

التحية : السيد الوزير

• السيد مصطفى عثمان إسماعيل

وزير الخارجية

وزارة الخارجية

ص.ب. 873

الخرطوم، السودان

فاكس : 249 11 779383 +

التحية السيد الوزير

• الدكتور ياسر سيد أحمد

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

ص.ب. 302 الخرطوم، السودان

فاكس : 249 11 779173/770883 +

التحية : السيد

• السيد عثمان محمد يوسف كوبر

محافظة ولاية دارفور شمال

بواسطة قصر الشعب

ص.ب. 281

الخرطوم

فاكس : 249 11 776432/ 771651/ 783223 +

التحية : السيد المحافظ

• الحاج عطا المنان

محافظة ولاية جنوب دارفور

بواسطة قصر الشعب

ص.ب. 281

الخرطوم

فاكس : +249 11 776432/ 771651/ 783223

التحية : السيد المحافظ

● اللواء سليمان عبد الله آدم

محافظ ولاية غرب دارفور

بواسطة قصر الشعب

ص.ب. 281

الخرطوم

فاكس : +249 11 776432/ 771651/ 783223

التحية : السيد المحافظ

◀ يرجى إثارة بواعث قلق منظمة العفو الدولية مع حكومة بلادكم ▶

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول وضع حقوق الإنسان في دارفور في موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت :

<http://www.amnesty.org/sudan>

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة : AFR 54 / 078 / 2004

يوليو/تموز 2004

وثيقة خارجية

هوامش :

1. تقييم صحي في الطوارئ في مورني وزالينغي بغرب دارفور، السودان، يونيو/حزيران 2004، منظمنا إبيستر وأطباء بلا حدود.
2. المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التهجير الداخلي هي عبارة عن مجموعة من معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين تحدد الواجبات الأساسية للحماية المترتبة على الحكومة السودانية، وغيرها من الجهات الفاعلة. وتدرج المبادئ التوجيهية الحقوق والواجبات ذات الصلة لضمان الحماية من التهجير القسري وضمان حصول الأفراد على الحماية والمساعدة، خلال التهجير وبعده. وتتضمن الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المهجرون داخلياً الحق في عدم الإرغام على العودة أو الاستيطان في منطقة تتعرض فيها حياتهم وسلامتهم وحريتهم و/أو صحتهم للخطر، والحق في حرية التنقل، بما في ذلك الحق في التنقل بحرية خارج المخيمات والمستوطنات الأخرى، والحق في مستوى معيشة كاف. كما أنها تحدد المبادئ التي يجب على الحكومات احترامها فيما يتعلق بتقديم المعونة الإنسانية، مثلاً يجب تقديم المعونة بصورة حيادية وبدون تمييز، وينبغي ضمان وصول الجهات الإنسانية إلى السكان المهجرين داخلياً وحمايتهم واحترامها.

